أكد أن الكويت آخر من يطبع مع الكيان الصهيوني

الغانم: موقف البرلمان تجاه القضية الفلسطينية تجسيد لسياسة صاحب السمو الأمير

■ أنا وغالبية أعضاء مجلس الأمة نفتخر بموقفنا ونشكر كل الأطراف المشيدة به

■ 107 نواب في «الكونغرس» و133 عضوًا في «العموم» البريطاني رفضوا هذا الظلم

الغانم متحدثا إلى الصحافيين

■ لسنا ضد أي ديانة سماوية فنحن ضد الصهيونية وما ترتكبه من أفعال شنيعة

■ هذا الموقف أضعف الإيمان للتعبير عن مشاعر الغالبية العظمى من الشعوب العربية والإسلامية

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن موقف البرلمان الكويتي تجاه القضية الفلسطينية هو تجسيد وتمثيل لسياسة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، موضحًا أن دولة الكويت آخر من يطبع مع الكيان الصهيوني وأكثر الدول التزامًا بهذه القضية الشرعية والإنسانية.

وقال الغانم إن الرسالتين اللتين تقدم بهما العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والعديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني إلى رئيس الوزراء تؤكدان فشل ما يسمي بـ "صفقة القرن" ورفض مختلف الأطراف لها.

جاء ذلك في تصريح صحافي للغانم بمجلس الأمة أمس استعرض خلاله ما قام به وفد الشعبة البرلمانية أثناء مشاركته في المؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد مؤخرًا في العاصمة الأردنية عمان، وما ترتب عليه من ردود أفعال.

وقال الغانم " بادئ ذي بدء أشكر إخواني أعضاء الشعبة البرلمانية على موقف الكويت في المؤتمر، وتشرفنا يوم أول أمس بزيارة صاحب السمو أمير البلاد، واستمعنا إلى توجيهات سموه، ولله الحمد كلنا نشعر بفخر لأن مواقف الكويت هي تجسيد وتمثيل لسياسة سمو الأمير ومن سبقه من أمراء الكويت".

وأضاف "الكويت آخر من يطبع مع الكيان الصهيوني وهي أكثر الدول التزامًا بهذه القضية الشرعية والقومية والوطنية والإنسانية".

وأوضح الغانم "بالنسبة لي شخصيًا وغالبية أعضاء مجلس الأمة "نفتخر بموقفنا ونشكر كل الأطراف العربية والمحلية والدولية والإسلامية التي أشادت بهذا الموقف، ونحترم أيضا وجهة نظر كل الأطراف التي كانت لها وجهة نظر أخرى".

وقال الغانم " اليوم أود أن ألفت الانتباه إلى شيء يثلج الصدر في ظل الوضع المأساوي الموجود، وهو موقف العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي ومجلس العموم البريطاني". مبينا أن 107 أعضاء من الكونغرس تقدموا برسالة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيما يخص صفقة القرن، إضافة إلى 133 عضوًا بريطانيًا كتبوا رسالة احتجاج إلى رئيس الوزراء على الصفقة.

وذكر الغانم أن الرسالتين تضمنتا رفضًا قاطعًا لما يسمى بصفقة القرن خاصة وانها صيغة غير عادلة ولا تحظى بموافقة صاحب الشان (الفلسطينيين) وتقوض حل الدولتين وتشرعن ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وتشجع الاستيطان وغيرها من عيوب وماخذ كثيرة.

واستطرد الغانم قائلا " إذا كان الأمريكان ومنهم يهود وغير يهود يقومون بتقديم مثل هذه الرسالة فماذا يفترض ان يكون موقفنا نحن كعرب وكمسلمين وكاناس موجودين في مناصب سنحاسب يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من اتى الله بقلب سليم، فماذا يفترض ان يكون موقفنا إذا كان هذا هو موقف الكونغرس الأمريكي ؟!

وذكر الغانم أن " 107 نواب في الكونغرس الأمريكي تحركت الدماء في عروقهم و133 عضوًا في مجلس العموم البريطاني رفضوا هذا الظلم والجور وعبروا عنه بكتب رسمية موقعة منهم".

وأوضح الغانم أنه لا يجوز ان يخرج من يحاول ان يقلل من حجم ردة فعل تجاه ظلم يقع على ارض مباركة ومقدسات لا تخص الفلسطينيين فقط بل تخص الجميع، مضيفا "كلنا كعرب وكمسلمين مسءاولون عن هذا الأمر، لا سيما وان اشقاء مسلمين وعربًا مسيحيين يتعرضون للإبادة".

وقال " اوجه رسالة واضحة وقوية وحازمة قلتها سابقا واكررها الآن، نحن في الكويت ابناء الشيخ صباح الأحمد لا يمكن إلا ان نعبر عن جوهر هذه المدرسة".

وقال "هذا الموقف هو أضعف الإيمان للتعبير عن مشاعر الغالبية العظمى من الشعوب العربية والإسلامية، ووددت ان اعرض لكم في الإعلام نسخًا من الكتب الموجهة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والى رئيس الوزراء البريطاني لأدلل على اهمية هذه القضية وحجمها ومدى رفض المجتمع الدولي لها".

وقال الغانم " لسنا ضد اي ديانة سماوية فنحن ضد الصهيونية وما ترتكبه من افعال شنيعة"، مضيفا ان المعارضة لصفقة القرن ليست فقط من نواب الكونغرس الأمريكي بل ايضا من مفكرين وملفقين وكتاب مهمين سياسيين وغير سياسيين ابدوا آراءهم بجراة ووضوح رافضين لها.

من جهة اخرى قال الغانم "بالنسبة للشان المحلي فسوف آتي لكي نجسد "كاد المريب ان يقول خذوني" ولكن الآن مشغولون مع الصهاينة وسارد عليهم وساصرح وارد على كل ما قيل من أمور في الشان المحلي، لكن اليوم وددت ان اوزع هذه الرسائل حتى تكون الصورة واضحة للجميع".

من جهة أخرى بعث الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي لاريجاني، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

وبعث الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري سليمان شنين، ورئيس مجلس الأمة بالإنابة صالح فوجيل، اعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة باستشهاد جندي جراء تفجير مركبة مفخخة استهدفت مفرزة للجيش في منطقة تيمياوين الحدودية.

الطبطبائي: اقتراح نيابي بإنشاء شركة كويتية لتصنيع الدواء وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه

أعلن النائب عمر الطبطبائي أنه ومجموعة من النواب تقدموا باقتراح بقانون بصفة الاستعجال بإنشاء شركة أدوية كويتية تسمى "دواكم للصناعات الدوائية".

وأضاف في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذه الشركة تهدف إلى خلق منطقة صناعات دوائية بالكويت وتوفير فرص عمل، وتنويع مصادر الدخل، كما تهدف إلى انتقال الكويت من دولة مستوردة إلى دولة مصنعة ومصدرة للأدوية.

وبين الطبطبائي أن رأسمال هذه الشركة سيكون ٥٠ ٪ اكتتاب عام، و٥٠٪ لأجهزة الدولة والشركات العالمية لتصنيع الأدوية.

وأشار إلى أن الشركة ستساعد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الصناعات الدوائية، وتساعد في توجيه الشباب للقطاع الخاص بطريقة واقعية وليس مجرد شعارات.

وطالب الطبطبائي بتحرير وفتح الأراضي للمصانع الكويتية لتوسعة المشاريع وتلافي العقبات الحكومية لأن العديد من الشباب والمصنعين يضطرون لفتح شركة في أمريكا والإمارات بسبب احتكار الأراضي والعقبات التي تواجهه في وطنه.

وطالب الطبطبائي بتطوير منظومة استخراج الرخص التجارية في الكويت، لافتًا إلى أن استخراجها في بعض دول الخليج لا يتجاوز 45 دقيقة، مشيرًا إلى أنه يجب أن يكون المنتج الأكثر بالسوق هو المنتج الوطني.

وأوضح أنه " لا بد أن نفكر بالاكتفاء والأمن الدوائي مثله مثل الأمن الغذائي خاصة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة والعالم أجمع، مستدركًا أنه " من الممكن أن تتوقف حركة الملاحة ويكون هناك حصار ما خاصة لذا يجب العمل على الاكتفاء ذاتيًا من الدواء وغيره من المواد الاستهلاكية المهمة".

وأشار إلى أن فكرة إنشاء شركة أدوية جاءت بعد ما حدث من حصار على إحدى دول الخليج والتي كانت تعتمد في مشتقات الألبان لديها على شركة تتبع دولة حاصرتها، والآن هذه الدولة تملك أكثر من ٩ مصانع ألبان ووصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بالألبان.

وتابع الطبطبائي" أنا لا ألوم أبناء الشعب الكويتي من التذمر على أداء مجلس الأمة من الناحية التشريعية لأنه من الناحية الرقابية النواب قائمون بدورهم بمحاسبة الوزراء ولكن المشكلة ليس في خروج الوزير إنما بما يحدث بعد ذلك".

وتساءل الطبطبائي عن الجهة التي تخطط للبلد على جميع المستويات؟هل هي وزارة التخطيط؟ أم البنك الدولي كجهة استشارية؟ مستغربًا التعاقد مع البنك الدولي بالمليارات كي يزود الوزارات بدراسات استشارية لأعمالهم"؟.

وأكد الطبطبائي أن الكويت لديها كل الإمكانيات والعقليات، ولكن تفتقر للتخطيط ، مستطردًا " في القادم سوف نعرف من يخطط للبلد وأين تصرف هذه المليارات بعد أن نكشف فساد معهد الأبحاث.

العدساني: سنطالب بفحص جميع السجلات لكشف المتطاولين على المال العام في قضية «إيرباص»

قال النائب رياض العدساني إنه سيتقدم برسالة إلى مجلس الأمة بخصوص قضية "إيرباص" تتضمن جميع المرفقات الخاصة بالقضية.

وقال في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إنه سيطلب ضرورة الاستيضاح من الحكومة بشأن إجراءاتها المتخذة بهذا الشأن داعيا الحكومة الى التحرك الجاد بهذا الأمر لوقف كل تقاعس تجاه الأموال العامة.

وأشار العدساني إلى ان حكم المحكمة البريطانية قضى بتغريم شركة ايرباص بمبلغ يفوق 3.5 مليارات يورو، وذكر اسماء مسؤولين كويتيين الأمر الذي يتطلب تحركا حكوميا للوقوف على ملابسات القضية وكشف المتورطين فيها.

وشدد العدساني على اهمية ألا يقتصر الموضوع على تشكيل لجنة تحقيق والتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) مطالبا بفحص جميع السجلات والمخالفات والغرامات والشبهات التي أكدت وجود رشى.

على أن يتم الانتهاء منه خلال شهر

الفضالة: طلبنا استعجال اقتراح منح المرأة صلاحية اتخاذ القرارات الصحية لأبنائها

قال النائب يوسف الفضالة إنه وعددًا من النواب تقدموا باقتراح بقانون يمنح المرأة الكويتية الصلاحية الكاملة في إصدار القرارات الصحية لأبنائها خاصة فيما يخص العمليات والعلاجات الطبية.

وأضاف الفضالة في تصريح صحفي في المركز الاعلامي لمجلس الأمة إنه تقدم قبل فترة باقتراح برغبة إلى اللجنة الصحية بهذا الشأن وتم رفض الاقتراح بدعوى ضرورة وجود اقتراح بقانون لأنه تعديل لتشريع موجود.

وأوضح أنه أعد هذا الاقتراح بقانون لتمكين المرأة الكويتية في أن يكون لها مطلق الصلاحية في إصدار القرارات الصحية خاصة فيما يخص العمليات والكثير من الاحتياجات الطبية.

وقال الفضالة إنه طلب صفة الاستعجال لهذا الاقتراح بقانون ليناقش في الجلسة المقبلة والانتهاء من إعداد تقرير بشانه خلال شهر من الآن.

وأعرب الفضالة عن تمنياته أن يرى هذا القانون النور خلال دور الانعقاد الحالي، مشيرًا إلى أن مقدمي الاقتراح هم عدد من النواب منهم ماجد المطيري والدكتور بدر الملا وفيصل الكندري والحميدي السبيعي وعمر الطبطبائي.

وأكد أن النواب جميعهم متفقون على ضرورة إعطاء هذا القانون الأولوية لسد الفراغ التشريعي الموجود.

وأوضح الفضالة أن هذا القانون سيزيل اللبس الموجود ويفترض ألا يتم تعطيله خاصة أن هناك أكثر من قضية ومشكلة تحدث في مستشفيات الكويت وستوصفاتها بسبب اشتراط موافقة ولي الأمر على العمليات والعلاجات الطبية.

اللجنة تفقدت أيضاً أوضاع السجن المركزي

«حقوق الإنسان» ناقشت أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

صورة جماعية أثناء زيارة السجن المركزي

■ الدمخي: بحثنا الجوانب القانونية في التعامل مع حملة إحصاء 1965 من أبناء هذه الفئة

■ ناقشنا القانون الذي تقدم به مجموعة من النواب بشأن الحقوق المدنية والقانونية لـ«البدون» وأهميته

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها أول أمس مع ممثلين عن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وبعض قيادات وزارة الداخلية، الحقوق المدنية والإنسانية لتلك الفئة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الجهاز المركزي طرح ما يقدمه من مساعدات لمن يستخرج البطاقة الأمنية وعرض البيانات التي نشرت في وسائل الإعلام.

وبين أن اللجنة تناولت الجوانب القانونية في التعامل مع حملة إحصاء عام 1965 من أبناء هذه الفئة وبعض الحلول الخاصة بالتعامل معهم واقتراحات اللجنة بهذا الخصوص.

وأكد أن اللجنة ركزت بصورة كبيرة على القانون الذي تقدم به مجموعة من النواب بشأن الحقوق المدنية والقانونية للمقيمين بصورة غير قانونية ومدى أهميته، لا سيما أن هذه القضية كانت محور انتقادات من قبل عدد من الدول لدى تقديم الكويت عرضها في الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان العالمي.

ولفت إلى أن قضية المقيمين بصورة غير قانونية كانت أيضا محور نقاش مع ممثلي الاتحاد الأوروبي في السابق، مشددا على أنها لم تعد قضية عابرة يمكن تجاهلها بل قضية تتطلب حلول فعلية.

وأكد أن القانون المقدم بشأن البدون هو حل حقيقي فيما يتعلق بالحقوق المدنية والإنسانية لهذه الفئة وهو بعيد عن مسألة التجنيس.

واستدرك الدمخي قائلا "لا نريد القطيعة وإنما نريد الحل، ولا نريد تبادل الاتهامات بل نريد إنقاذ فئة كبيرة تعيش في مجتمعنا"، مضيفا " نحن مسؤولون أمام الله عز وجل وأمام الشعب والإنسانية عن هذه الفئة، ويعيش بيننا مئة ألف إنسان يمثلون معاناة الإنسان في هذا البلد، ونريد حلا قانونيا وإنسانيا لها، بما يليق بسمعة الكويت دولة الإنسانية".

وأكد الدمخي ان اللجنة طلبت حسم ملف الجوازات المزورة وفتح المجال للالتحاق أبناء فئة المقيمين بصورة غير قانونية في التخصصات الوظيفية التي يعزف عنها المواطنون وأن يتم توجيه المخرجات التعليمية لهذه الفئة نحو هذه التخصصات.

وأعرب عن أسفه لعدم إدراج تقرير لجنة حقوق الإنسان بشأن قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للمقيمين بصورة غير قانونية على جدول أعمال مجلس الأمة على الرغم من توقيع 29 نائبا على طلب لعرض التقرير على المجلس.

وقال "لأول مرة في تاريخ الكويت يقدم قانون الحقوق المدنية والاجتماعية ويدرج على جدول أعمال مجلس الأمة وقد قمنا بواجبنا في هذا الاتجاه وتم جمع تواقيع 29 نائبا لعرض التقرير على المجلس".

وأضاف "ولكن للأسف الحكومة لديها وجهة نظر ورئيس المجلس لديه وجهة نظر ولكن ينبغي أن يحترم رأي أعضاء مجلس الأمة وأن يعرض التقرير ولكن هذا لم يحصل للأسف".

من جانب آخر، أوضح الدمخي أن اللجنة قامت الخميس الماضي بزيارة إلى السجن المركزي واطلعت على العنابر القديمة والعنابر التي تم تحديثها وعنبر أمن الدولة ومخيمات العائلات المنتشرة داخل السجن وكذلك السجن العمومي.

وبين أن هناك إصلاحات حصلت داخل السجن وإجراءات جيدة وتعاون من قبل إدارة السجن مع النيابة ووزارة الصحة بشكل أكبر من السابق، بالإضافة إلى تحسن الإجراءات الطبية.

وأكد أن هناك إجراءات جيدة بشأن المحبوسين في قضايا الرأي، مبينا أنه سيتحدث عن هذه الإجراءات بالتفصيل بعد صدور قرار بشأنها.

ونوه بأن اللجنة التقت في عنبر أمن الدولة المحبوسين من المغردين والبدون الذين تم حبسهم لمشاركتهم في المظاهرات وحالات أخرى كثيرة، مؤكدا أن اللجنة استمعت لمطالبهم وستكون الصوت الذي يطالب بتلبيتها.

وأعلن عن أنه تحدث مع وزير الداخلية الذي تجاوب مع الحاجة إلى تعزيز ميزانية السجون والمؤسسات الإصلاحية نظرا لحاجتها إلى الإصلاحات، مشددا على ضرورة الاستعجال في إنشاء السجن الجديد نظرا للخلل الذي يعاني منه السجن القديم.

وبين أن اللجنة تدارست تقاريرها السابقة مع إدارة السجن التي قدمت عرضا عن الإجراءات والإنجازات التي تمت خلال العامين الماضيين، وكذلك ما تطالب به الإدارة.

وشدد على أهمية تخصيص جزء من ميزانية وزارة الداخلية للمؤسسات الإصلاحية، مبينا أنه كان هناك تجاوب على صعيد تيسير سبل إصلاحات السجن من قبل رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد الذي شارك في هذه الزيارة بالإضافة إلى عضو لجنة حقوق الإنسان النائب محمد هايف.